

Distr.: General
5 July 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٤١ (ب) من القائمة الأولية*

الاستعراض والتقييم النهائي لتنفيذ برنامج الأمم
المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا

تقرير الأمين العام**

موجز

يأتي تقرير الأمين العام هذا كمتابعة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٦ المعنون "العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣ - ٢٠٠٢)" المعتمد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويدعو القرار إلى استعراض تنفيذ برنامج العقد فضلا عن الدروس المستفادة خلال هذه الفترة. وبما أن المهمة الإجمالية التي نص عليها القرار هي جعل استعراض البرنامج جزءا لا يتجزأ من الاستعراض والتقييم الشاملين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، لا يشمل هذا الموجز سوى الأنشطة الأخيرة في إطار برنامج العقد، خاصة في ضوء المعلومات والاستنتاجات الواردة في التقرير السابق للأمين العام المقدم بشأن الموضوع نفسه في عام ٢٠٠١ (A/56/139). ويستعرض هذا التقرير أساسا التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج خلال عام ٢٠٠١ وإلى حد ما خلال عام ٢٠٠٢. ويتكون

* A/57/50/Rev.1

** تأخر تقديم هذا التقرير من أجل إجراء مشاورات كافية مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

التقرير من ثلاثة فصول رئيسية. ويتناول الفصل الأول اتجاهات التنمية الاقتصادية والصناعية في أفريقيا فضلا عن القيود على عملية التصنيع في القارة. ويستعرض الفصل الثاني الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في إطار تنفيذ العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا وخطة العمل للتحالف من أجل تصنيع أفريقيا، ويقدم الفصل الثالث استنتاجات وتوصيات منتقاة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢٠-١ اتجاهات التنمية الاقتصادية والصناعية في أفريقيا
٣	٨-١ ألف - آخر التطورات في الحالة الاقتصادية والصناعية
٤	٢٠-٩ باء - التحديات أمام التنمية المستدامة في أفريقيا
٧	٥٦-٢١ ثانيا - برامج الدعم من أجل تنفيذ العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا
٧	٣٢-٢١ ألف - أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٩	٥٦-٣٣ باء - الأنشطة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في أفريقيا
١٤	٦٤-٥٧ ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - اتجاهات التنمية الاقتصادية والصناعية في أفريقيا

ألف - آخر التطورات في الحالة الاقتصادية والصناعية

١ - بذلت خلال عام ٢٠٠١ جهود جديدة من المجتمع الدولي والبلدان الأفريقية ذاتها ترمي إلى وضع تصور جديد لتحديات التنمية ونهج جديدة إزائها. فبعد اعتماد إعلان الألفية، كان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا والجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١ بشأن أفريقيا حدثين هامين في منظومة الأمم المتحدة لتبسيط وإعادة تركيز مساعدتها المقدمة إلى البلدان النامية بصفة عامة وإلى أفريقيا بصفة خاصة. واعتمدت البلدان الأفريقية، من جانبها، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي تمثل تعهدا من القادة الأفريقيين بالقضاء على الفقر والسير ببلدانهم في طريق التنمية المستدامة والمشاركة النشطة في الاقتصاد العالمي.

٢ - وسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا زيادة متواضعة جدا ليصل إلى ما يقدر بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠١ من نسبة ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠، في حين أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زاد هامشيا إلى ١ في المائة خلال الفترة نفسها. ومن العوامل التي دفعت النمو الاقتصادي حدوث بعض أوجه التحسن في المنطقة العربية وزيادة محدودة في النشاط الاقتصادي في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى نتيجة لتحسن الطقس وانخفاض حدة المشاكل الأمنية. ويعكس متوسط معدل النمو للقارة نمط النمو للاقتصادات الكبيرة للجزائر وجنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا، التي تحققت مجتمعة نحو ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا.

٣ - وفي عام ٢٠٠١، ورغم الأداء المتواضع للاقتصاد الأفريقي ككل، من الجدير بالذكر أن ١٧ بلدا في أفريقيا حققت معدلات نمو في إطار نسبة ٥ في المائة، مع بلوغ ١٦ بلدا آخر معدلات تتراوح بين ٣ في المائة و ٥ في المائة. وعدد البلدان التي سجلت نموا سلبيا انخفض أيضا من ٩ إلى ٥ في المائة.

٤ - والعوامل الرئيسية المسؤولة عن النمو المتواضع في عام ٢٠٠١ ارتبطت بالتباطؤ الاقتصادي العالمي. فتدهور الطلب أدى إلى انهيار غالبية صادرات السلع الأساسية الأولية والبلدان الأفريقية ذات التركيز العالي للغاية في صادرات السلع الأساسية الأولية غير النفطية شهدت خسائر كبيرة في حصيلة النقد الأجنبي. فضلا عن ذلك، يظل أداء النمو في القارة مقيدا بدءا بالحروب الأهلية والصراعات الاجتماعية، وانتهاء بسوء الإدارة الاقتصادية والسياسية. وبإعاقة الأنشطة الإنتاجية وتحويل الموارد من برامج التنمية، أدت هذه القيود إلى إبطاء النمو مبقية على نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١ بدون تغيير تقريبا (٨,٢٠ في المائة).

٥ - وفي الوقت نفسه، هبطت التدفقات الصافية لرأس المال المقدرة بمبلغ ١٤,٣٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ عن حجمها البالغ ٢١,١٣ بليون دولار في عام ١٩٩٩. والإحصاءات المتاحة عن إجمالي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي تشير إلى أنها، بعد أن ارتفعت بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ لتبلغ ١,٣ تريليون دولار، انخفضت التدفقات العالمية للاستثمار المباشر الأجنبي بزهاء ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٧٦٠ بليون دولار. وفي عام ٢٠٠١، زادت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على أفريقيا من ٩,١ بليون دولار إلى ١١ بليون دولار، نتيجة لزيادة في الاستثمارات في المغرب وجنوب أفريقيا. وكانت

التسعينات سلبيا في جميع المناطق دون الإقليمية بأفريقيا باستثناء شمال أفريقيا.

باء - التحديات أمام التنمية المستدامة في أفريقيا

القضاء على الفقر

٩ - واستمرت في عام ٢٠٠١ نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا في الارتفاع، حيث يعيش نحو ٥٢ في المائة من السكان على أقل من دولار واحد في اليوم. وفي هذا السياق، يمثل الحد من الفقر أكبر تحدٍ إنمائي يواجه البلدان الأفريقية في السعي إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

١٠ - وهدف إعلان الألفية المتمثل في تخفيض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ سيتطلب من البلدان الأفريقية أن تحقق نموا سنويا بمعدل يتراوح، في المتوسط، بين ٧ إلى ٨ في المائة. وبمعدل ادخار محلي يبلغ ١,٨ في المائة (بالمقارنة مع المعدل المستصوب الذي يبلغ ٢٥ في المائة)، لن يكون بوسع البلدان الأفريقية، في الأجل القصير، أن تعبئ الموارد اللازمة لتحقيق معدل النمو هذا من مدخراتها. وإزاء هذه الخلفية، سوف يتعين اتخاذ عدد من التدابير لتعبئة موارد خارجية في الأجلين القصير والمتوسط.

القيود المالية

١١ - لم تسهم تدفقات رأس المال الخاص كثيرا في جهود التنمية الصناعية في أفريقيا. وفي الواقع، تعرضت أفريقيا إلى تهميش كبير من أسواق رأس المال الخاص الدولية خلال العقد الماضي. ففي عام ١٩٩٩، لم تجتذب أفريقيا سوى ١٠,٣ بليون دولار، أو ٥ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على البلدان النامية التي بلغت ٢٠٧,٦ بليون دولار. والتحدي المائل أمام البلدان الأفريقية هو كفالة الثقة في اقتصاداتها، وذلك بزيادة الشفافية والمساءلة وإرساء سيادة القانون. وينبغي للبلدان الأفريقية أن

الاستثمارات الرئيسية في قطاعات النفط والغاز والمعادن وفي قطاع السياحة في أفريقيا. ولم تنجح سوى اقتصادات قليلة بما في ذلك جنوب أفريقيا ومصر، في تنويع هياكلها الداخلية وتحقيق نطاق موسع من الاستثمار الأجنبي.

٦ - واستمر القطاع الصناعي في الانحدار في عام ٢٠٠١ وظلت آفاق النمو الصناعي مشوبة بعدم اليقين في غالبية البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وأدى التهميش المستمر للاقتصادات الأفريقية وفشلها في الاندماج في السوق العالمية إلى ركود صناعاتها وظهور فجوة متنامية بشكل يندرج بالخطر في مجال تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات.

٧ - وبصفة عامة فإن التقدم المحرز في تصنيع البلدان النامية يظل متفاوتا بقدر كبير ما بين منطقة وأخرى. وفي حين أن بلدان جنوب شرق آسيا نجحت في رفع حصتها (من بين البلدان النامية) من القيمة المضافة للتصنيع من ٢٥,٣ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠١، وزادت الصين حصتها من ١٠ في المائة إلى ٣٢ في المائة خلال الفترة نفسها، شهدت البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى هبوطا مستمرا في مساهمتها في القيمة المضافة للتصنيع، حيث هبطت من ٢,٦ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١,٤ في المائة في عام ٢٠٠١، مما زاد من تهميشها في الاقتصاد العالمي.

٨ - وفي الوقت نفسه، فإن حصة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الأفريقية، التي كانت تمثل ١٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٠، وهبطت إلى ١٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٧، لم تتغير كثيرا خلال السنوات الأخيرة. ويبدو أن مساهمة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي لقارة أفريقيا أقل من مساهمته في بلدان المناطق الأخرى بالعالم. وكان النمو الإجمالي للقيمة المضافة للتصنيع خلال

بكثير. ولا يوجد سوى ٢,٥ في المائة من تلفزيونات العالم في القارة، حيث لا تزال الكثافة العامة لانتشار التلفزيون لا تتجاوز ١ لكل ٢٠٠ من السكان، ودخول الحاسوب يقل عن ٣ لكل ١٠٠٠ شخص، وما لا يزيد على ١ لكل ١٥٠٠ من السكان يصلون إلى الإنترنت بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ ١ لكل ٤٠ شخصا. وثمة حاجة إلى بذل الحكومات جهودا متضافرة لتحسين تكنولوجيات الاتصالات والوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لإحداث التحسينات اللازمة للأداء الثابت.

١٥ - وفي السنوات الأخيرة، شهدت صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ثورة من نوع ما، حيث تؤدي قوى السوق والتكنولوجيا تدريجيا إلى إزالة الآثار الأخيرة للاحتكارات المؤيدة من قبل الحكومات. وفي هذه الصناعة التي كانت تعتبر في السابق من المجالات المحتكرة للدولة والتي ظلت لوقت طويل خاضعة لسيطرة المؤسسات الوطنية شبه الحكومية، فإن جيلا جديدا من الجهات الفاعلة، بقيادة شركات الهاتف النقال، تقف في صدارة التحول لثورة الاتصالات في أفريقيا. وتظل جهات تشغيل الهاتف النقال تجتذب مجموعات غفيرة من المشتركين على حساب شركات تشغيل هواتف الخطوط الثابتة، مما يهيئ المسرح لسيطرة تلك الشركات في نهاية المطاف على ذلك القطاع، رغم وجود عدد من العقبات بدءا بالنضج السريع للسوق وانتهاء بارتفاع تكاليف خدمات الهاتف النقال بالنسبة لعامة الناس.

رأس المال البشري الأفريقي

١٦ - رغم التقدم المحرز في مجالي التعليم والصحة في أفريقيا خلال نصف القرن الماضي، فإنه من المسلم به على نطاق واسع أن كلا من حجم رأس المال البشري ونوعيته يتسمان

تعزز المؤسسات الرئيسية، مثل الخدمة المدنية والقضاء، بهدف تهية البيئة المطلوبة لاجتذاب الموارد الخاصة. وينبغي لها أيضا أن تحسن البنية الأساسية، وتعزز الوساطة المالية، وترفع كفاءة رأس المال البشري.

الوصول إلى الأسواق

١٢ - يمثل الوصول بدون عائق إلى أسواق البلدان الصناعية أحد المتطلبات الأساسية لنجاح تنمية الاقتصادات الأفريقية. وفي حين أن مبادرات ملموسة لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق قد أعلنت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، فإن مجموعة من العوامل المتمثلة في استمرار الحماية، والإعانات، والجودة والمعايير التقنية، التي تفرضها البلدان المستوردة، تعني أن الوصول إلى الأسواق العالمية لا يزال يتسم بالصعوبة. ولا تزال البلدان الأفريقية تواجه تعريفات جمركية مرتفعة على بعض الصادرات، مثل المنسوجات والملابس وبعض المنتجات الزراعية وهي مجالات تحظى فيها بميزة نسبية.

١٣ - ومجموعة المعايير المفروضة على المنتجات الواردة من البلدان النامية بصفة عامة ومن أفريقيا بصفة خاصة، لا سيما المعايير التي تتجاوز النظم المقبولة دوليا، ينبغي أن يعاد النظر فيها. وأظهرت دراسة أجراها البنك الدولي أن "المبدأ الوقائي" في معايير سلامة الأغذية الذي يستخدمه أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لأفريقيا سينقذ حياة شخصين لكل بليون نسمة ويمكن أن يكلف ٩ بلدان أفريقية ٧٠٠ مليون دولار في هيئة خسائر في الصادرات.

النقص في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

١٤ - سيعتمد تحسين قدرة القطاع الخاص الأفريقي على المنافسة بقدر متزايد في المستقبل على وتيرة الأخذ بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وهو مجال يظهر فيه أن الفروق بين مستويات التنمية في أفريقيا وبقية العالم أكبر

تنويع الاقتصادات وتطوير البنية الأساسية

١٩ - تعتبر البلدان الأفريقية غنية بالموارد الطبيعية وتمتلك بالتالي أساس التحول الهيكلي لاقتصاداتها. وتمثل إحدى الطرق الفعالة لرفع قيمة الإنتاج والتجارة في تجهيز ما تذخر به المنطقة من سلع أساسية أولية، والتحول إلى صناعات ذات قيمة مضافة أعلى تقوم على الموارد، والتركيز على المنتجات التي يزداد الطلب عليها. كما أن وضع استراتيجية للتنويع تركز على الصادرات المصنعة التي يتسم إنتاجها بكثافة الاستخدام لليد العاملة من شأنه أيضا أن يعالج بشكل مباشر الحاجة إلى توفير فرص عمل مربحة ومنتجة، مما يحد بالتالي من الفقر المدقع والنسي على السواء ويكفل السلام والاستقرار. وتنمية هذه القطاعات، بما فيها الصناعات التحويلية والخدمات، يمكن للتنويع أن يكفل معدلات مستدامة للنمو والاستقرار الاقتصادي.

٢٠ - ويعد إصلاح الهياكل الأساسية من بين المهام الحساسة فيما يتعلق بعملية التنويع. وخلال العقدين الأخيرين ساهمت الأزمات الاقتصادية و/أو الحروب الأهلية، فضلا عن ضعف الصيانة، في حدوث تدهور في الهياكل الأساسية المادية في العديد من البلدان الأفريقية. وألحق ما يترتب عن المعاملات من تكاليف مرتفعة تتصل بالخدمات غير الموثوق بها والغالية الثمن في مجالي الإمداد بالطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية وبضعف هياكل النقل الأساسية ضررا بتنمية القدرات الإنتاجية للاقتصادات الأفريقية، وهو ما أسهم في تهميش المنطقة في مجالات التجارة العالمية والتمويل والاستثمار العالميين. وكان لذلك دور أيضا في ضعف استجابة الإمداد لسياسات التكيف الهيكلي وفي إخفاق محاولات التنويع. ونظرا لما تنطوي عليه عملية إصلاح هياكل أفريقيا الأساسية وتحديثها في ميادين النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة من احتياج ضخم

بقصور بالغ في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ويتمثل الهدف العام من تنمية الموارد البشرية لأغراض التصنيع في تقليل درجة الاعتماد المفرط على الأفراد التقنيين والعلميين الذين يُستقدمون من الخارج وفي القيام، في الوقت نفسه، بتوفير القدرات في مجال تنظيم الأعمال الحرة فضلا عن المهارات الإدارية والهندسية والتقنية والتنفيذية الرفيعة المستوى. ويؤمل، في أفضل الحالات، أن يؤدي ذلك إلى حدوث تحسينات كبيرة في القدرة على المنافسة، من حيث بلوغ مستويات إنتاجية أعلى، ومنتجات ذات نوعية أفضل، وزيادة في الإنتاج والمبيعات (محليا ودوليا على حد سواء) وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. ويتمثل الهدف النهائي في النأي عن الاعتماد على السلع الأساسية والسعي لبلوغ مستويات تكنولوجية أكثر تطورا في مجال التصنيع.

١٧ - والأهداف الخاصة لتنمية الموارد البشرية تتمثل في إنشاء كادر من منظمي المشاريع الحرة يمكن أن يحدد وتيرة التصنيع ويوفر القدرات الحيوية اللازمة للبحث والتطوير وللوظائف الإدارية والعلمية والتكنولوجية والتقنية والمتعلقة بالتخطيط التي يعتمد عليها القطاع الصناعي. وبالنسبة لمجال تقرير السياسات، يتمثل التحدي في تحديد القطاعات الاستراتيجية التي تستدعي استثمارات في رأس المال البشري على المدى الطويل.

١٨ - وسيتطلب تعزيز رأس المال البشري اللازم للتنمية المستدامة في أفريقيا بذل جهد متسق، بما في ذلك إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف تعبئة الموارد المالية والتقنية وغيرها من الموارد دعما للتدخلات المرتكزة على المجتمعات المحلية. وقد أوجدت العولمة إمكانيات لإقامة شراكات أكثر فعالية مع المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة.

الحجم. والإشارة البرنامجية التي وردت فعلا في برنامج العمل كانت كما يلي:

(أ) المنشورات غير المتكررة: مبادئ توجيهية بشأن كيفية بناء التحالفات الاستراتيجية من أجل ربط مؤسسات تعليمية تجارية/إدارية أفريقية مختارة بنظيراتها في الشمال والجنوب؛

(ب) الحدث الخاص: اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى لمناقشة بناء التحالفات الاستراتيجية من أجل ربط مؤسسات تعليمية تجارية/إدارية أفريقية مختارة بنظيراتها في الشمال والجنوب.

٢٣ - وكان هناك شاغلا رئيسيا تمثل في أنه، نظرا لأن غالبية البلدان الأفريقية تقوم بإصلاح اقتصاداتها فإنه ليس بوسع القطاع العام أن يصبح محركا للنمو ولا يمكن أن يتوقع منه ذلك. فالقطاع الخاص، الذي تهيمن عليه المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة الحجم هو الذي سيضطلع بذلك الدور. وإذا كان القطاع الخاص ومنظمو المشاريع الأفريقيون سيمثلون محرك النمو فلا بد من تمكينهم.

٢٤ - ويحول هذا النموذج النداءات من أجل التهج والمهارات الجديدة بغية تمكين القطاع الخاص. وهذه هي المهمة الجوهرية لكليات التجارة. فهي لا ينبغي لها أن تقتصر على إجراء البحوث التدريسية في مجالي التجارة والإدارة لتعزيز التنمية التجارية وإنما ينبغي أن تعد أيضا موظفي الشركات على جميع المستويات فتمثل المهمة الأخرى لكليات التجارة في إعداد أفراد متعلمين ومدربين جيدا فيعملون لحسابهم ويكون بوسعهم أن يديروا أعمالهم التجارية بكفاءة.

٢٥ - وكانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مدركة لما ذكر أعلاه، وهي تدعو إلى انعقاد هذا المؤتمر، في مركز الأمم

لرؤوس الأموال، فإنها لن تتأتى إلا بالتعاون مع القطاع الخاص.

ثانيا - برامج الدعم من أجل تنفيذ العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا

ألف - أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مقدمة

٢١ - خلال عام ٢٠٠١، تمثلت الأولوية الأولى لبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتصل بتنفيذ عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا في التركيز على دعم وتعزيز المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر. واسترشادا بمشروع القرار المعتمز تقديمه إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة بشأن دور اللجنة في تعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، وتنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة الحجم، وستعمل اللجنة على تنفيذ تلك المبادرة بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والكيانات الأخرى المعنية بتنمية هذه المؤسسات.

المؤتمر الدولي المعني بدور كليات التجارة في تنمية قطاع الأعمال والإدارة

٢٢ - تمثل أحد المجالات الرئيسية الأخرى لبرنامج العمل فيما يتعلق بتنفيذ عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا في ربط بعض المؤسسات التجارية والإدارية الأفريقية المنتقاة بنظيراتها الرائدة في الشمال والجنوب. ويتوقع لعدد من كليات التجارة و/أو الإدارة أن تكييف برامجها مع برامج كليات شهيرة في الشمال والجنوب. وستؤدي هذه الصلة إلى تطوير أو تعزيز البرامج والمناهج الدراسية فضلا عن تنمية مرافق افتراضية للتعليم التجاري والإداري تلائم احتياجات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة

أفضل الممارسات؛ ووضع استراتيجيات لإقامة علاقات تعاونية وشبكات، وتحالفات، ومن ثم تنمية الكفاءات الإدارية المتصلة بتعزيز تنظيم المشاريع والتعليم التجاري. وركز المؤتمر أيضا على أفضل الممارسات في مجال التعليم الثقيفي والإدارة، التي يمكن نشرها على نطاق القارة.

اقترح بمشروع يتعلق بإعداد مدخل لشبكة الإنترنت للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر في أفريقيا

٢٨ - أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اقتراحا يرمي إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات/الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة الحجم، تماشيا مع مشروع القرار المشار إليه أعلاه والذي سيقدم إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، والذي يحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بدور أكثر فاعلية في الترويج للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، وتنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة الحجم في أفريقيا، بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بتنمية مثل هذه المؤسسات.

المبررات

٢٩ - وفقا لما ذكرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أسهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا، إسهاما كبيرا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، لأنها توفر ما يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من فرص العمل. وسبب عدم توفر فرص الترويج لمنتجاتها على المستوى العالمي، وعدم إمكانية حصولها على معلومات التسويق المتصلة بمجالات أعمالها فإن وصولها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية والمنافسة فيها محدود. ويتيح التقدم الذي تشهده الإنترنت، والتقارب بين تقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسوب، احتمالات كبيرة أمام المؤسسات

المتحدة للمؤتمرات، خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. واستجابة للدعوات التي وجهت إلى عدد مختار من كليات التجارة وإدارة الأعمال والإدارة بجامعة أفريقيا والمملكة المتحدة وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية اجتذب المؤتمر ٢٩ مشاركا على المستوى الدولي، فضلا عن ١٠ مشاركين محليين. ووجهت الدعوات أيضا إلى بعض روابط الجامعات، بما في ذلك رابطة الجامعات الأفريقية ورابطة جامعات الكمنولث والرابطة الدولية للجامعات، وكذلك إلى أكاديميين وأفراد من القطاع الخاص، وصانعي السياسات من بلدان منتقاة إلى ممثلي الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومراكز التنمية دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وسائر منظمات الأمم المتحدة، وشركاء التنمية.

٢٦ - وقد نُظِم المؤتمر بغية استطلاع آراء مقطع مستعرض من المهنيين، أساسا من كليات التجارة، عن كيفية تعزيز التعليم التجاري في أفريقيا، لا سيما بالنسبة لمنظمي المشاريع في القطاعات التي تسود فيها المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة الحجم من خلال تبادل الخبرات والآراء بشأن أفضل الممارسات في مجال التعليم التجاري وجوانب تنمية قطاع منظمي المشاريع. وتمثل الهدف الرئيسي للمؤتمر في إيجاد سبل تعزيز دور كليات التجارة، في تنمية قطاعي الأعمال والإدارة في أفريقيا.

٢٧ - وركز المؤتمر على كيفية حشد التكنولوجيا لتحقيق التوافق مع قطاع منظمي المشاريع، فيما يتعلق بتعزيز عمليات قطاع الأعمال في أفريقيا. وتمثل الهدف من الاجتماع في أن يُصبح تجمعاً لصانعي السياسات، والأكاديميين، ومديري الشركات، ومنظمي المشاريع. وقد قام هؤلاء بتحليل شامل للمشاكل ذات الصلة واتفقوا على تقديم خطة عمل، تشمل: قيام كليات التجارة بإرشاد منظمي المشاريع؛ وتحديد الوسائل التي تُعزز بها هذه الكليات

وخدماتها، وإدخالها إلى شبكة الإنترنت حيث يستطيع المشترون المحتملون الوصول إليها.

٣٢ - **في الأجل الطويل:** ستوجه الجهود في الأجل الطويل إلى تنمية وتعزيز قدرات عدد مختار من المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة الحجم في الدول الأعضاء، ومراكز التنمية دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمراكز التجارية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن إنشاء موقع على شبكة الإنترنت لهذه المشاريع. وفي هذا الصدد، ستطلع اليونيدو بدور رائد في إطار إعداد مدخل الإنترنت الخاص بهذه المشاريع.

باء - الأنشطة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في أفريقيا

البرامج المتكاملة

٣٣ - يتضح استمرار الالتزام بجهود التنمية الصناعية في القارة من أن ثمة ١٤ برنامجا متكاملًا قيد التنفيذ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بوركينافاسو، جمهورية ترازينا المتحدة، رواندا، السنغال، غانا، غينيا، كوت ديفوار، مالي، مدغشقر، موزامبيق، نيجيريا) برقم تخطيط إجمالي قدره ١٠١,٥ مليون دولار. وتأكيدا لأهمية المنطقة أصبحت البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تستأثر بنسبة ٣١ في المائة من جميع برامج اليونيدو المتكاملة.

٣٤ - وقد استهلّت اليونيدو أول برنامج إقليمي متكامل لأفريقيا شمل مبدئيا بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وغينيا والنيجر. وسوف يدعم البرنامج الذي يستهدف الصناعات الزراعية في غرب أفريقيا قدرات منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات للصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر - خاصة في المناطق الريفية - في قطاعات صناعية وزراعية فرعية منتقاة. وثمة برنامجان آخران (في الكاميرون

الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة الحجم، كفي ترويج لسلعها عبر الإنترنت على مستوى العالم، وكفي تحصل أيضا على قدر كبير من المعلومات المتعلقة بآماكن التسويق ومشاريع الاستثمار المشتركة. وسيمكن إعداد واستخدام المدخل إلى الإنترنت، المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة الحجم من توسيع نطاق رؤيتها، ويساعدها على الترويج لمنتجاتها وخدماتها. فضلا عن ذلك، سيؤدي استخدام هذه المؤسسات لمدخل الإنترنت، إلى زيادة الوعي بالكيفية التي تستطيع بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تساعدها في تنمية أعمالها.

٣٥ - وسيكون المدخل إلى الإنترنت بمثابة منتدى عام لنشر المعلومات، التي تقدمها مختلف المنظمات والأفراد المشتغلين بالترويج للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة الحجم على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي. وستشمل الخدمات الرئيسية لمدخل الإنترنت ما يلي: توفير معلومات عن تنمية قطاع الأعمال، إنشاء وحفظ كتالوجات على شبكة الإنترنت لمنتجات وخدمات هذه المؤسسات، وتوفير الأنباء والمعلومات عن اتجاهات السوق الراهنة ومنتديات المناقشة، والمقالات، والإحصائيات، وأفضل الممارسات القطرية، والمسائل القانونية، والعناوين التي يمكن عن طريقها الاتصال بهذه المؤسسات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، وبرامج التدريب، والفرص التجارية.

الأهداف

٣١ - **في الأجل القصير:** يهدف المدخل إلى الإنترنت، خلال السنة الأولى من المشروع، إلى تزويد المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة الحجم في أفريقيا، بالتسهيلات التي تمكنها من إنتاج المعلومات المتعلقة بمنتجاتها

فالشبكة التي تعمل بمثابة فريق مرجعي لتقديم التوجيهات بشأن وضع برامج اليونيدو القطرية والإقليمية، تُشكل منتدى دائماً للتدريب المنظم والصلات المستمرة بين وكالات ترويج الاستثمار ومكاتب دوائر اليونيدو لترويج الاستثمار والتكنولوجيا. وتعمل الشبكة كمنتدى عالمي يهدف إلى وضع استراتيجيات ترويج قليلة التكلفة. وتجري الدراسات الاستقصائية في الدول الأعضاء لوضع مؤشرات لمفاهيم الاستثمار والأرقام القياسية التطلعية التي تُلقي الضوء على تدفقات الاستثمار في المستقبل.

٣٩ - ويدعم مركز اليونيدو الإقليمي للتنمية الصناعية في لاغوس المنشأ في عام ٢٠٠٠، الجهود المبذولة في المنطقة دون الإقليمية بطرق عدة. وقد ساعد المركز في التحضير لاجتماع خبراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن التنمية الصناعية في غرب أفريقيا، الذي عُقد في أبوجا في شباط/فبراير. وعقد المركز، في إطار أنشطته الإقليمية، اجتماعاً في أيار/مايو بالتعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة للجنوب. واستهل المركز كذلك حوار حول التعاون الصناعي بين نيجيريا وماليزيا. وتم التوقيع على مذكري تفاهم يسهما المركز وهما: شراكة التحالف الرأسمالي بين اليونيدو وأفريقيا من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وشراكة كلية التجارة بلاغوس مع اليونيدو من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا.

٤٠ - وانضبت مبادرات إقليمية وأقاليمية أخرى على قطاعات صناعية مختلفة. وثمة اقتراح لترويج تكنولوجيات معالجة البذور والحبوب وتطوير مواد تحمي البذور بدون الإضرار بالبيئة وتناسب أهداف المزارعين الريفيين الأفارقة بغية تحسين إنتاج الأغذية وتخزينها عن طريق تقليل مخاطر التلوث البيئي إلى أدنى حدودها. وهناك برنامج آخر مصمم من أجل تعزيز القدرة على دعم نقل التكنولوجيات الصناعية

وكينيا) دخلا مرحلتها التحضيرية الأخيرة، بينما يجري وضع برامج من أجل توغو وجنوب أفريقيا وليسوتو وناميبيا والنيجر.

٣٥ - وتتميز العملية الجديدة للتحسين المستمر في تنفيذ البرامج بإقامة حوار مع المستفيدين. وعلى سبيل المثال، تم الاتفاق، في أعقاب نجاح البرنامج المتكامل في غينيا، على أن تشمل الأولويات في المستقبل عدداً من الجوانب يتراوح بين تحسين النوعية وتنمية المشاريع الريفية وبين عقد اجتماع مائدة مستديرة لحشد الأموال. وهذا النهج، بتحسينه تأثير البرنامج، يزيد من رضى الزبائن. وجاء أحد الدلائل الملموسة على هذا الدعم في عام ٢٠٠١ في نيجيريا حيث خصصت الحكومة، عن طريق اتفاق صندوق استثماني، مبلغ ٥,٥ مليون دولار لتمويل تنفيذ إطار اليونيدو للخدمات القطرية لذلك البلد.

٣٦ - وفي إطار برنامجي موزامبيق وأوغندا، واستناداً إلى ما تحقق من نجاح للمراكز الوطنية الأخرى للإنتاج الأنظف، أنشئ مركزان جديان في البلدين.

البرامج الإقليمية ودون الإقليمية

٣٧ - تمشيا مع التركيز على القضايا الإنمائية الإقليمية، وقعت اليونيدو اتفاقاً مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بشأن البرنامج الإقليمي الداعم لإنشاء نظام لاعتماد شهادات الجودة والتوحيد القياسي وتحسين النوعية في الدول الأعضاء بالاتحاد. وسوف تقدم اليونيدو ٨,٢ مليون يورو من مجموع ميزانية قدرها ١٢,٥ مليون يورو يمولها الاتحاد الأوروبي. وتجري الآن صياغة برامج مماثلة لصالح الدول الأعضاء بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٣٨ - خلال عام ٢٠٠١، اعتبر تدشين شبكة مشتركة بين وكالة ترويج الاستثمار في أفريقيا واليونيدو حدثاً هاماً.

أفريقيا. ومن ثم شاركت اليونيدو بنشاط في المشاورات الإقليمية السنوية الثالثة لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أديس أبابا) حيث طرحت آراءها بصدد مواجهة تحديات التنمية في القارة واستجابة اليونيدو لها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأسهمت اليونيدو كذلك في مؤتمر التكامل الاقتصادي الأفريقي: الدور المحوري للقطاع الخاص ٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أكرا) والذي كان بمثابة محفل لدفع القطاع الخاص قدما.

٤٤ - وشاركت اليونيدو في تعزيز التعاون بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص، إنشاء آليات استشارية مشتركة بين القطاعين العام والخاص في عدة بلدان، هي: جمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وغانا ونيجيريا. ويشكل التعاون بين القطاعين العام والخاص عاملا قويا لزيادة تدفقات التجارة والاستثمار، ويعتبر أحد الأهداف الرئيسية لبرامج اليونيدو المتكاملة.

٤٥ - وأبرز عمل لليونيدو على مستوى السياسات في دورتها التي تعقد كل سنتين، هو مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين الذي ينظم بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، وينعقد قبل دورات المؤتمر العام لليونيدو. وقد اجتمع مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين الخامس عشر وأجهزته الفرعية ولجنة الخبراء الحكومية الدولية الجامعة المعنية بالتصنيع في أفريقيا، في ياوندي، الكاميرون، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وطالب المؤتمر الدول الأفريقية بما يلي: أن تنفذ سياسات الاقتصاد الكلي والبرامج القطاعية، كي تشجع على المنافسة والإدارة الرشيدة؛ وأن تواصل خلال عام ٢٠٠٢ إنشاء مجالس شراكة صناعية تكون بمثابة مناهج للحوار والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص؛ وأن تصوغ تحت إشرافها خططاً وطنية للتنمية الصناعية الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل. وتقرر، بالإضافة

ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية، في منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. ولسوف يُعزز برنامج إقليمي عن إدارة التكنولوجيا لأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، نظم الابتكار الوطنية في ثمانية بلدان أفريقية.

٤١ - واضطلعت اليونيدو بأول بعثة تقييم تقنية في تشرين الثاني/نوفمبر، بهدف توسيع تعاونها الإنمائي في الجنوب الأفريقي وإشراك جنوب أفريقيا في المشروع، بغية التوصل إلى تقييم لاحتياجات البلد وتخطيط أنشطة مساعدتها التقنية في المنطقة دون الإقليمية. ومن بين طلبات المتابعة المتلقاة، كان هناك طلب بشأن إنشاء مركز وطني للإنتاج الأنظف، وتنفيذ اتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الدائمة، ودعم معالجة النفايات في مناطق الكثافة السكانية العالية.

التعاون فيما بين الوكالات

٤٢ - تأكيدا لأهمية اشتراك اليونيدو في التعاون على مستوى المنظومة، وفي عرض رؤية اليونيدو الاستراتيجية للتنمية في المنطقة؛ شاركت اليونيدو بفعالية في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وفي الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالتنمية المستدامة في أفريقيا، ومؤتمر قمة رؤساء الدول بشأن الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل النمو في أفريقيا عن طريق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد أفضت مشاركة اليونيدو البناءة إلى الاعتراف بالدور الأساسي للإنتاجية والصناعة في النمو المستدام وتخفيف وطأة الفقر في المنطقة. وتعزز التساوق والتنسيق مع الشركاء الآخرين.

٤٣ - وواصلت اليونيدو بذل جهودها من أجل إعادة تركيز أنشطتها ومواءمتها مع الواقع الجديد للتعاون الإنمائي، ومن أجل إدماج مساعدتها في إطار برامج الأمم المتحدة في

إلى اجتماع المائدة المستديرة حول قطاع الأعمال، خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

٤٧ - وفي آذار/مارس، نظم المركز حلقة تدريبية عن جمع وتحليل بيانات الشركات الأفريقية، ضمت ١٦ موظفاً من خمسة بلدان أفريقية، بالإضافة إلى اثنين من موظفي اليونيدو. وتزامنت الحلقة مع المؤتمر السنوي للمركز، وركزت على السياسات الإنمائية في أفريقيا: المنظوران العام والخاص، حيث افتتحت اليونيدو الحلقة بكلمة رئيسية عن التنمية الصناعية والنهج ذي التوجه العملي وإقامة الشبكات.

٤٨ - واستخدم المدربون من نيجيريا مهاراتهم المكتسبة حديثاً في مجال جمع البيانات وتجميعها، باعتبارهم مشرفي مناطق وطنيين، وتدريب الأعضاء الآخرين في فريق الاستقصاء الذين عملوا عدادين وكتبه قيد بيانات لإجراء دراسة استقصائية شملت ٣٠٠ شركة صناعة تحويلية في البلد. واكتمل الاستقصاء بدرجة عالية من الدقة، على أساس التدريب في جامعة أو كسفورد.

٤٩ - وعقدت في جامعة أو كسفورد مؤتمر دولي مشترك بين اليونيدو والمركز بشأن الحقائق الصناعية الجديدة وسلوك الشركات في أفريقيا. وناقش الاجتماع الذي ضم المحللين وواضعي السياسات والممارسين في مجال التنمية، نتائج البحوث التي استندت إلى العمل على مستوى الشركات في قطاع التصنيع.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥٠ - تبرز الأنشطة التي تنفذ في المنطقة، إلى حد بعيد، التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية الصناعية وبناء القدرات. وقد تم في إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، والتعاون مع الصين، وشراكات اليونيدو مع الهند، ترتيب عدد من الجولات الدراسية وبرامج التدريب الجماعية. وسوف يتحسن نقل

إلى ما ذكر، تعزيز برنامج أنشطة المؤتمر عن طريق سلسلة من برامج التنمية الصناعية شديدة التركيز. وإذا اعترفت الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر بالدور الأساسي لليونيدو في تصنيع أفريقيا، فقد طلبت إلى المنظمة ما يلي: أن تواصل إيلاء أولوية عالية للبلدان الأفريقية في مجال صياغة البرامج المتكاملة وتنفيذها في حينها؛ وأن تساعد على مضاعفة التعاون بين البلدان الأفريقية؛ وأن تعزز تنظيم زيارات عمل وبعثات دراسية رفيعة المستوى، بغية الإسراع بتصنيع البلدان الأفريقية من أجل تنفيذ المبادرات الثلاثية. ومنح المؤتمر كذلك ولاية للرؤساء التنفيذيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية واليونيدو، للقيام بالتعاون مع الوكالات الأخرى، بمتابعة تحقيق الأهداف ذات الصلة المبينة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتقرر أيضاً، أن يستمر العمل على تنظيم اجتماعات على المستوى دون الإقليمي في أفريقيا، تحت رعاية المؤتمر واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونيدو، من أجل وضع سياسات واستراتيجيات للتنمية الإقليمية الجديدة.

التعاون في البحوث مع جامعة أو كسفورد: التركيز على أفريقيا

٤٦ - تمشيا مع الواقع الجديد لنشر المعارف الحديثة المتوفرة لدى الجامعات، الذي استغلته المؤسسات وأضفت عليه الصناعات الدينامية طابعا تجاريا، أصبح التعاون مع جامعة أو كسفورد في طليعة سياسات تركيز اليونيدو الجديدة على إقامة اتصالات شبكية مع المؤسسات ذات الصلة. وكانت البحوث التي أجريت في عام ٢٠٠١، في إطار اتفاق التعاون مع مركز دراسة الاقتصادات الأفريقية بالجامعة، قد شملت ورقات عمل عن المسائل ذات الصلة بالاستثمار والتصدير والإنتاجية، على أساس استقصاءات متعمقة للصناعة التحويلية في جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكينيا. وأعدت كذلك ورقة مناقشة عن أداء المؤسسات الأفريقية لتقدمها

٥٤ - وكمتابة من اليونيدو لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، تولت متابعة مختلف المبادرات لتنفيذ إعلان بروكسل وبرنامج العمل الجديد. إذ جرى أولاً، تمشياً مع الالتزام ٤ من برنامج العمل (بناء القدرات الإنتاجية)، استهلال برنامج معني بتمكين أقل البلدان نمواً من المشاركة في التجارة الدولية، يرمي إلى تيسير مشاركتها في التجارة وتمكين صادراتها من المنافسة، عن طريق تحسين النوعية ومرفق اعتماد شهادات الجودة، خاصة بالنسبة للمنتجات الغذائية والمنسوجات والجلود. ووافق الاتحاد الأوروبي على تمويل برنامج إقليمي للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا (تعتبر سبعة من أعضائه الثمانية من أقل البلدان نمواً). وبدعم من ألمانيا، يجري إعداد برنامج لسبع دول أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تشمل خمسة من أقل البلدان نمواً (الرأس الأخضر وسيراليون وغامبيا وغينيا وليبيريا). ويجري بالمثل إعداد برنامج لتعزيز المعايير والقياسات والاختبار وتقييم التطابق والنوعية والقدرات الإنتاجية لتمكينها من جني ثمار العولمة.

٥٥ - وتطبق المتابعة الدينامية كذلك على الطاقة. فقد صيغت مشاريع للطاقة المتجددة تعزز استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الأحيائية في المناطق الريفية، وذلك من أجل ثلاثة من أقل البلدان نمواً (إثيوبيا، زامبيا، غامبيا) بتمويل لزامبيا من مرفق البيئة العالمية. كما نشطت اليونيدو في زيادة تطوير وتوسيع برنامج "الإطار المتعدد الوظائف". إذ نجح هذا البرنامج الذي استهل في مالي في عام ١٩٩٥، في تطبيق خدمات التكنولوجيا والطاقة البسيطة من أجل مكافحة الفقر في الريف وتمكين المرأة. وقد توسع البرنامج في عام ٢٠٠١، بعد الدخول في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال برنامج إقليمي يفيد بلداناً أخرى من أقل البلدان نمواً في غرب أفريقيا (بوركينافاسو، السنغال، غينيا). وأكدت حلقة عمل أقيمت في باماكو في

الاستثمارات والتكنولوجيا من البلدان الآسيوية إلى البلدان الأفريقية عن طريق مشروع لإنشاء مركز آسيوي - أفريقي للتشجيع على الاستثمار، يجري تنفيذه لصالح سبعة بلدان متلقية رائدة (أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زمبابوي، السنغال، غانا، كوت ديفوار، موزامبيق). ورغبة منها في تقاسم خبراتها الناجحة في مجال التحول الهيكلي والتصنيع، تعاونت ماليزيا في تنظيم جولة دراسية لكبار الموظفين بالحكومة النيجيرية وممثلي القطاع الخاص.

أقل البلدان نمواً

٥١ - تظل أقل البلدان نمواً في صلب الأولويات الجغرافية والقطاعية والمواضيعية لليونيدو، وذلك تمشياً مع خطة قطاع الأعمال. وبغية التنسيق بفعالية وتعزيز أنشطة اليونيدو الداعمة لأقل البلدان نمواً، أدخلت تعديلات ذات صلة على الهيكل التنظيمي وأنشئت وظيفة منسق لأقل البلدان نمواً. وقد شجعت اللقاءات التي تمت على مستوى المنظومة في عام ٢٠٠١، وخاصة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، أنشطة اليونيدو الداعمة لأقل البلدان نمواً خلال العام.

٥٢ - وبسبب المشاركة الفعالة من اليونيدو، أصبح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث، أول مؤتمر للأمم المتحدة منذ سنوات عديدة، يعتبر مسألة القدرات الإنتاجية واحدة من أولوياته لصالح أقل البلدان نمواً، من أجل إلغاء تهميشها ومكافحة الفقر والمشاركة الناجحة في التجارة العالمية والاستفادة من عملية العولمة.

٥٣ - واضطلعت اليونيدو بدور رائد في الدورة المواضيعية المعنية بالطاقة، وقدمت حافظة مبادرات خاصة أطلق عليها اسم "المستحجزات" إسهاماً منها في تنفيذ "الالتزامات" الثمانية ذات الأولوية، الواردة في برنامج العمل الجديد الذي اعتمده المؤتمر للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

٥٩ - وتؤدي الصناعة دورا هاما كوسيلة لإنتاج السلع للفقراء وفئات المجتمع المحرومة. وهي تساعد في تنمية المناطق الريفية وتقليل الخسائر التي تعقب الحصاد. ويشكل توسع الأنشطة الصناعية للقطاع الخاص، أساس سد الاحتياجات البشرية الأساسية للفقراء. وتنتج الصناعة أيضا سلسلة من المنتجات ذات الصلة بالصحة، والتي تزيد العمر المتوقع وتخفض معدل وفيات الرضع. وتعزز الصناعة قاعدة البنية الأساسية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتؤدي دورا هاما في تحقيق إعادة البناء والإنعاش في المراحل التالية للحروب وحالات الطوارئ. وهي تسهم في منع نشوب الصراعات، وتحقيق السلام، عن طريق توفير فرص العمل، وتخفيف وطأة الفقر، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

٥٦ - وفيما يتصل "بالمسائل التجارية" نوهت اليونيدو بالحاجة إلى تعزيز الترابط بين الوصول إلى الأسواق وزيادة القدرات الإنتاجية. وفضلا عن ذلك، شاركت اليونيدو أيضا في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المعقود في مونتيري بالمكسيك في أيار/مايو ٢٠٠٢.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٧ - يتعين التركيز بشكل خاص على تعزيز التنمية الصناعية المستدامة من خلال بناء القدرات الصناعية التنافسية، من أجل أن تصبح العولمة فعالة بالنسبة للجميع، ولكي تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية. إذا استؤدى العولمة إلى التهميش، إن لم يصحبها إنشاء وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية. ويجعل الاتجاه السائد الآن على الصعيد الدولي تجاه تكثيف العولمة وتسريع تقدم التقنية، دور الصناعة أكثر أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٥٨ - ولن يتسنى شق الطريق المستدام للتنمية الاقتصادية في غياب التصنيع. فالصناعة، ولا الصناعة التحويلية، هي محرك النمو الاقتصادي. وتشكل الصناعة تربة خصبة لروح المبادرة، وتعزز الدينامية التكنولوجية ونمو الإنتاجية، وتنشئ فرص العمل الذي يتطلب مهارة، وتضع الأساس لتوسع الزراعة والخدمات معاً، من خلال الروابط المشتركة بين القطاعات. فضلا عن ذلك، تتميز أسعار الصادرات المصنعة بأنها أقل تقلبا، وذات قابلية للاستهلاك في الأجل الطويل بخلاف السلع الأولية، وتتيح بالتالي إمكانية النمو المستدام للصادرات، والتكامل في الاقتصاد الصناعي العالمي.

٦١ - وينبغي وضع الاستراتيجيات والسياسات بحيث تتطابق مع احتياجات الاقتصاد النامي. ويمكن أن يكون للتركيز على المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة الحجم، والمساعدة على ربطها بالاقتصاد العالمي، والصناعات الزراعية وتصنيع المناطق الريفية، وللتركيز على التنمية الصناعية الإقليمية، مع المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، دور هام في دفع جهود تخفيف وطأة الفقر.

٦٢ - وفي إطار عملية العولمة يتزايد الترابط والاعتماد المتبادل بين التنمية الصناعية والتجارة. فالتجارة الدولية مهمة لتعزيز النمو الصناعي، وتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد.

٦٣ - ويتعين على البلدان الأفريقية أن تعتمد إلى التنوع بعيداً عن الأنماط التقليدية للتجارة، التي تتسم بالاعتماد الزائد على صادرات المواد الخام والبضائع نصف المصنّعة، وعلى الميزة النسبية التقليدية للمواد الخام والعمالة غير الماهرة. ويلعب التصنيع دوراً حيوياً في إحداث تحول الهيكل الاقتصادي للاقتصادات الفقيرة. ويعتبر عاملاً مساعداً على تحول الاقتصادات عن الأنشطة البسيطة والمتدنية القيمة ذات احتمالات النمو الضعيفة، إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، والعائدات المتزايدة وإمكانية النمو القوية.

٦٤ - وتفتح سلاسل القيمة الصناعية العالمية، التي تربط بين سلسلة كاملة من الأنشطة، التي تتراوح بين استخراج المواد الخام والإنتاج والتصميم والبحث والتطوير، وصولاً إلى التسويق وتسليم البضائع والتخلص منها بعد الاستخدام، سبلاً جديدة أمام البلدان النامية لبناء قدراتها الصناعية، وتحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتها. وبوسع المؤسسات أن ترتبط بكيانات خارجية، من أجل الحصول على التكنولوجيات والمهارات، واستدراك الموارد الخارجية من أجل التنمية الصناعية. ومن شأن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن يؤدي إلى تسريع عملية بناء المؤسسات لقدراتها الصناعية، ولنجاح ذلك يتعين أن يكون بناء القدرات الصناعية المحلية مثمراً ومستداماً.